مجلة أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، المجلد 02 العدد 08 بتاريخ 2021/09/15م

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

القياس عند أبي العباس المبرِّد في المقتَضَب.

الباحثة نادية شارف

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان – الجزائر

sabrineleterature@gmail.com

تاريخ الارسال : 2021/09/06م تاريخ القبول: 2021/09/11م

الملخص بالعربية:

لعل النَّحو العربي عند كثير من الباحثين و الدارسين يتّسم بقدر من الصعوبة، وقد أدرك هذه الصعاب شيوخ النّحو وأعلامه،كما أحسّها تلاميذه والشاذون فيه. وليس من شك أنَّ نمط المصاعب التي تواجه أولئك غير الَّتي يلمسها هؤلاء؛ بيد أنَّ النتيجة التي ينتهي إليها أولئك وهؤلاء جميعًا هي وجود المصاعب التي تجعل من النَّحو العربي علمًا ينبغي أن تتوفر الجهود عليه، لتذليل صعابه وتبسيط مسائله، وتيسير الاتصال به، سواء للباحثين أو الدارسين له.

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية، النحو العربي، القياس النحوي، المبرِّد، المقتضَب.

The analogy according to Abu Al-Abbas Al-Mubarrid in Al-Muqtadab

Researcher: Nadia Charef

Abi Bakr Belkaid University_ Tlemcen_ Algeria

sabrineleterature@gmail.com

Abstract:

Perhaps the Arabic grammar for many researchers and scholars is characterized by a degree of difficulty, and the scholars and scholars of grammar realized these difficulties, as did his students and perverts in it. There is no doubt that the pattern of hardships that confront those other than those they touch; However, the result that these and all of them reach is the existence of difficulties that make Arabic grammar a science that should be used in efforts to overcome its difficulties, simplify its issues, and facilitate communication with it, whether for researchers or students.

Keywords: Arabic language, Arabic grammar, grammatical analogy, al-Mubarrid, Al- Muqtadab.

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

تمهيد:

شرع العلماء يجمعون المادّة اللّغوية من مصادرها، حيث قام النّحاة باستنباط قواعد النّحو من هذه المدوّنة، واتّبعوا خطى علماء الشّريعة فكانت عندهم القاعدة، والحكم، والعلّة، والقياس؛ فعلم أصول النّحو قام على أصول هي: السّماع أو الرّواية أو ما يُعرف بالنّقل، والقياس، والإجماع، والإستصحاب.

وقد أُخذت أصول النّحو من أعمال أقدم النّحاة، وأُستُنْبطت من نصوص العربية المحتجّ بها، وقد مثلّت طريقة اللّغويين في ضبط مدوّنة عملهم، ودرس اللّغويون هذه الأصول وألّفوا فيها كتبا؛ مبرزين أهمية الدّرس النّحوي في ظلّها؛ حيث تناولوا السّماع، وقضية الِاحتجاج الزّمني والمكاني، ثم القياس بما في ذلك أركانه وأنواعه(القياس الشاذ، والقياس المطّرد).

1ـ القياس: أركانه وأنواعه عند جمهور النحاة:

الكلام عن السّماع يقودنا إلى الحديث عن القياس؛ إذ على المسموع يكون القياس، ومعناه في اللّغة، التّقدير: "قستُ الشّيء بغيره، وعلى غيره، أقيس قياسا، فالقياس إذا قدّرته على مثاله[1]، وفيه أيضا اِقتاس الشّيء، وقيّسه، إذا قدّره على مثاله؛ وقد أعطى النّحاة للقياس تعريفات كثيرة ،منها: التّقدير، يقول السّيوطي: "العرب قد تنطق بجمع لم يأت واحده، فهي تقدّره وإن لم يسمع"[2].

وعرّفه ابن الأنباري بقوله: "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه".[3]

وهو معظم أدلّة النّحو والمعوّل في غالب مسائله عليه، وقد قيل في حدّه كذلك: إنه علم بمقاييس مستنبطة من اِستقراء كلام العرب.

وهذا ما وضّحه السّيوطي بقوله: "فكل علم فبعضه مأخوذ بالسّماع والنّصوص وبعضه بالِاستنباط والقياس، وبعضه بالِانتزاع من علم آخر".[4]

النّاظر في تلك التّعريفات يجد تناسبا واضحا بين المعنى اللغوي والمعنى الِاصطلاحي للقياس،بحيث يظهر ذلك في اِشتراكهما في التّقدير.

ونشير إلى أن المبرّد قد عمّق اتّجاه القياس، وأنّ المغالاة فيه قد تعزى إليه، فقد اهتم به اهتماما بالغا، وكان لبصريّته دور بارز في أقيسته في مواضع كثيرة، فكثيرا ما نجده يردّد لفظة (أقيس)، كقوله: "أمّا الأقيس والأكثر في لغات العرب"[5]، وكذا قوله: "وأنت في جميع هذا بالخيار، وترك الصرف أقيس".[6]

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

كما أنّه كان يقيس على كثير من كلام العرب، يتّضح هذا من قوله "وأعلم أن القياس وأكثر كلام العرب أن تقول".[7]

إضافة إلى قياسه على كلام العرب في القرن الثّالث للهجرة ـ القرن 2هـ في البدو، والقرن 4هـ في المدينةـ جعله يختلف مع إمام النّحاة سيبويه، فقد خرج عن الإطار الزّماني الّذي حدّده علماء اللّغة .

فالمبرّد كان يقيس أحيانا على القليل، وسيبويه يقيس على الكثير، ويتّضح في كلام النّحاة نظرتهم الدّقيقة إلى أصول القياس، ولعل أولى هذه الأصول نظرية الكميّة، فهم يشترطون أن يكون المقيس عليه كثيرا شائعا في اللّغة، وثانيها: نظريّة تقوم على الكيفيّة من حيث الفصاحة والقدم، وهذا ما يتضح من ردّ ابن ولّاد على المبرّد؛ سماعه من فصحاء القرن الثّالث بحجّة أنّه زمن لا تُرضى لغته، ولا يُحتجّ بقوله، فابن ولاّد لم يتحدّث عن الكثرة والقلّة، بل على نفي الفصاحة عن الأثر اللّغوي لتأخّر الزّمن، وهو بهذا يؤيّد رأي سيبويه؛ لأنّ المقيس عليه فصيح قديم.[8]

ويمكن أن نجعل كلام المبرّد هنا توسّعا في القياس، ولكنّ سرعان ما نجده يعلّل ويسوّغ، ولا يردّ ما خرج عن القياس، وخير مثال على ذلك ما يقع في النّسب بزيادة لما فيه من المعنى الزّائد على معنى النّسب كقوله في: "طويل اللّحية: لحيانيّ، وطويل الجمّة: جمّانيّ، وفي عريض الرّقبة: رقَبانيّ، وشعَرانيّ لكثير الشعر"[9]، فإن نسب إليها رجل قال: "جُمّي، وشَعَريّ، ورقَبيّ". وهناك أشياء تنسب إليها على غير قياس للُّبس مرّة، وللِاستثقال مرّة أخرى، وللعلاقة مرّة ثالثة، والنّسب إليها على القياس، وهو الباب، نحو قولهم في النّسب إلى زَبِينة: زبَّانيّ، وإنّما الوجه: زبنيّ، كقولك في حنيفة، حنفيّ، وفي ربيعة، رَبَعِيّ.[10]

وقد يذهب المبرّد إلى أبعد من هذا فيخالف القياس البصريّ، وكلام العرب، وخير مثال على ذلك إجازته الجمع بين (فاعل نِعْم وبِئس وتمييزه) كقولك: نِعْمَ الرّجُلُ رجُلاً زَيْدُ.

ومن ذلك قول جرير:[11]

تَزَوَّدْ مثل زَادِ أَبيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزّادُ زَادُ أبيكَ زَادَا

ومذهب جمهور البصريين وسيبويه المنع، وقد شرح ابن يعيش مذهب سيبويه وبيّن علّته، كما شرح مذهب المبرّد، قائلا: " منع سيبويه الجمع بين فاعل (نعم) وتمييزها، وحجّته في ذلك بأن المقصود من المنصوب الدّلالة على الجنس وأحدهما كافٍ عن الآخر.[12]

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

وحجّة المبرّد في الجوا: الغلوّ في البيان والتّوكيد، ويرى عبد الخالق عضيمة أنّ الأوّل أظهر؛ ذلك أنّ المبرّد أنشد بيت جرير شاهدا على ما ادّعى من جواز ذلك، فإنه في رفع الزّاد المعروف بالألف واللاّم بأنّه فاعل (نعم) ،(وزاد أبيك) هو المخصوص بالمدح، وزادًا تمييز وتفسير.[13]

ما تقدّم لنا من أمثلة يبيّن لنا أهميّة القياس عند المبرّد، فقد شكّل عنده أصلا من الأصول الأساسية في البحث النحوي،وفيما يلي سنحاول تبيّن موقفه من تعارض السماع والقياس .

2ـ تعارض السّماع والقياس:

لاحظ النّحويون أنّ في ظواهر اللّغة ما لم يخضع لقياسهم أو لقواعدهم الّتي بنَوها على الكثير، فتناولوها بالدّراسة والوصف وبيّنوا وجه خروجها عن إطار القياس، وأوجبوا أن يُتّبع فيها السّماع لا القياس؛ لأنّهم عرفوا أنّ الغاية من سَنّ القانون اللغوي هو تعليمُ النّاس لغة العرب، والسّماعُ عند النّحويين أوْلى أن يُتّبع ويترك القياس إذا تعارضا، ومن المواضع الّتي يتبيّن فيها أخذ المبرّد بالسّماع قوله: "هذا جُحْر ضبٍّ خَرِبٍ، وإنّما الصّفة للجُحْر؛ فكيف بما يصحّ في معناه، ولو عملت الأوّل لكان جائزا حسنا".[14]وقد أوّله ابن جنّي على هذا جحر ضبّ خربٌ جحرُه ، و ذُكر أنّ هذا قول بعض العرب وحملهم عليه قُرب العامل، فلمّا كان أصله حذف (الجُحر) المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه ارتفعت؛ لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعا، فلمّا ارتفعت استُتر الضّمير المرفوع في نفس (خَرِبٍ)، فجرى وصفا على ضبٍّ[15].

عندما يتعارض السّماع والقياس، فإنّ المبرّد يأخذ بالسّماع مثله في ذلك مثل من تقدّمه من النّحاة، وكان ابن جنّي أوّل من ذكر التعارض في قوله: "إذا تعارضا-السّماع والقياس-نطقتَ بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره"[16]؛ أي لا يستنبطون منه قاعدة قياسيّة، وذلك نحو قول الله تعالى:﴿**اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِم الشَّيْطَانُ**﴾[17]، فلفظة "استحوذ" وردت في باب استفعل، والأصل فيها استحاذ مثل استقام، لكنها خالفت القياس ووردت في القرآن الكريم استحوذ، فعليه تؤخذ كما هي وتكون شاذة في القياس.

وقد تغيّر هذا المبدأ على يد أبو البركات الأنباري، فبعد أن كان تعارض سماع وقياس فقط، وكانت الغلبة للسّماع، صار ثمّة أنواع متعدّدة للتّعارض، وثمّة قوانين للتّرجيح[18]، وممّا اعتمده المبرّد في استدلالاته وشواهده، حديثه عن (ما) ،فقد كان يشرح اللّهجتين ويبيّن وَجْهَيْهِما ولا يفاضل بينهما؛ لأنّ

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

اللّغات على اختلافها حجّة، فذكر أنّ أهل الحجاز أعملوا (ما) عمل (ليس) فقالوا: ما زيدٌ قائمًا، فتقع مبتدأ، وتنفي ما يكون في الحال، وما لم يقع ، فلما خلصت في معنى (ليس)، ودلّت على ما تدل ، ولم يكن بين نفييهما فصل البتّة حتى صارت كل واحدة تغني عن الأخرى أجروها مجراها، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**مَا هَذَا بَشَرًا**﴾[19]، وقد قال الزّجاج في (ما) الحجازية: "وزعم بعضهم أنّ الرّفع في قولك: ﴿**ما هذا بَشرَا**﴾ أقوى الوجهين، وهذا غلطٌ لأن كتاب الله ولغة رسوله أقوى الأشياء وأقوى اللّغات[20].

أمّا بنو تميم فيقولون: ما زيد منطلق، يَدْعُونها حرفا على حالها بمنزلة (إنّما) إذا قلت: "إنّما زيد منطلقٌ"[21].

وقد رجّح المبرّد كفّة (ما) التّميمية؛ لأنّها موافقة للقياس، ويتّضح هذا من قوله: "فأمّا قول بني تميم فعلى أنّهم أدخلوا (ما) على المبتدأ، وقد عمل في خبره، كما يعمل الفعل في فاعله، فكأنّ قولهم: ما زيدٌ عاقل، بمنزلة ما قام زيدٌ، لأنّهم أدخلوها على كلامٍ قد عمل بعضه في بعض؛ فلم يغيّر، لأنّه لا يدخل عامل على عاملٍ"[22]

والحروف تعمل إذا كانت مختصة؛ أي تدخل على الاسم ولا تباشر الفعل، أو تباشر الفعل ولا تقرب الاسم، ولكن هذه القاعدة لا تطّرد في كلام العرب كما رأينا في (ما) الحجازية، ومع هذا فلغة القرآن تعضدها وتساندها، ولا يخفى على أحدٍ أن القرآن هو كتاب العربيّة الأوّل[23]، فنحن نستطيع تقبّل تعارض لغتين إحداهما قليلة في الِاستعمال، والأخرى كثيرة، فتقوى الكثيرة على القليلة، ولكن أن نفاضل بين لغتين فاشيتين، هذا ما يحتاج إلى مسوّغ لتقبّله، ولاسيما حينما تكون اللّغة المرجوحة عندهم قد نزل بها القرآن الكريم، فترجيحهم لغة تميم معتمدين قياسا وضعوه- وهو أنّ الحرف لا يعمل إلاّ إذا كان مختصّا-و(ما) عندهم حرف غير مختصّ، جعلهم يضعّفون لغة الحجاز غير عابئين بمجيئها في القرآن الكريم، والمعلوم أن ما يرد في القرآن إنّما يكتسب القوّة من مجرّد وروده فيه، وحسبه أنّه من كلام الله، فيكون هو بذلك الأقيس والأفضل.

وفي ردّ السّماع بالقياس نجد قول المبرّد في تحقير: "دانق":" دُوَيْنِيقٌ"، و"طَابق": "طُوَيْبِق"، و"خاتم: خُوَيْتِم"[24]، فهو يرى أنّه لا يجب الأخذ بقولهم" خواتيم"، و"دوانيق"، و"طوابيق" ؛ لأنّ الجمع في

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

الحقيقة إنّما هو:" دوانق"، و"خواتم" و"طوابق"، كما تقول في "فارس": "فوارس"؛ وذلك أنّ الياء في دوانيق زائدة للمدّ في جمع التكسير، وكذلك "طوابيق"، أمّا "خواتيم"؛ فإنّه على قياس من قال: خاتام.

ومن جملة المواضيع التي ذكرها المبرّد، بابُ (أمّا) و(إمّا)؛ حيث يقول: "وجملة هذا الباب: أنّ الكلام بعد (أمّا) على حالته قبل أن تدخل، إلاّ أنه لابدّ من الفاء؛ لأنها جواب الجزاء، ألا ترى في قوله عزّ وجلّ: ﴿**وأمّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُم**﴾[25]،كقولك: "ثمودُ هدَينَاهُم"[26].

هذا القول يؤكّد أنّ المبرّد مع النّحويين في عدم جواز قول: "أمّا زيدًا فإني ضاربٌ"، بَيْدَ أنّ ابن الشّجري يفنّد هذا بقوله: "وإن قلت: أمّا زيدًا فإنّي ضارب، وهذه غير جائزة عند النّحويين إلاّ أبا العباس المبرّد فإنه أجاز نصب زيدَ بضارب".[27]

أمّا السّيوطي فنقل رأي أبي حيّان، في أنّ المبرّد رجع إلى مذهب سيبويه في نصب (زيداً)، فهو يرى أنّ: "زيدًا ضربته" بالنّصب، فقال: أمّا زيدًا فاضرِبْهُ، قياسًا على قول الله تعالى: ﴿**فَأَمّا اليَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ**﴾[28].

وتمثّل هذا عند المبرّد في إعمال صيغة المبالغة على وزن (فِعيلْ وفَعِلْ)، فقد استشهد بقول ساعدة بن جؤية[29]

حتّى شآها كليلُ موهنًا عَمِلٌ باتَتْ طِرابًا وباتَ اللَّيْلَ لم ينمِ

فجعل البيت موضوعا من (فعِل) و(فعِيلْ) بقوله: عَمِلٌ، وَكلِيلٌ.

وردَّ المبرّد الصّيغة بحجّة أنّ (فعيلٌ) صفة متلازمة للذّات تؤخذ من الفعل اللاّزم على وزن (فَعُل)، وكذلك (فَعِلٌ) مأخوذة من الفعل اللاّزم على وزن (فَعِلَ) فلا تُعمِل النّصب.

فجعل (موهنًا) في البيت الأوّل ظرفا وليس بمفعول لـ(كليل)؛ لأنّ (موهنًا) أصله ظرف، يعني (بعد ساعة من اللّيل)، وقد ردّ ابن ولاّد قول المبرّد: "إنّ موهنا ظرف بأنّ العرب استعملته استعمال الأسماء، وليس كلّ ما كان من أسماء الأوقات، فهو مستعمل ظرفا، كما أنّه ليس كلّ ما كان من أسماء الأماكن فهو مستعمل ظرفا"[30].

ويستبعد أن يكون (كليل) وصفا بمعنى ضعيف، و(مؤهنًا) ظرف لوصف البرق في البيت بقوله: (عملٌ)، وبقوله: وبات اللّيل لم ينم، ثمّ أنّ البرق إذا تكرّر لمعانه واشتدّ أتْعب الموهن في ظلمته.[31]

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

وردّ البيت المعروف (حَذِرٌ أمورًا) بأنّه مصنوع، وإنّما القياس الحاكم على ما يجيء من هذا الضّرب وغيره[32]، وقد أبدى صاحب أبو جناح استغرابه من تمسّك المبرّد بالقياس؛ أي إنّ (فَعِل) مشتقّ من الفعل اللاّزم، ولاسيما في رفض البيت (حَذِرٌ أمورًا) الّذي قيل إنّه مصنوع؛ لأنّ الفعل (حَذِرَ) جاء في القرآن الكريم متعدّيا.[33]

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**يَحْذَرُ المَنَافِقُونَ أَنْ تُنَزَّل عَلَيهِم سُورَةٌ تنبئهم بِمَا فِي قُلُوبِهِم**﴾.[34]

وقوله تعالى: ﴿**فَلْيَحْذَرِ الّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾.[35]

وقوله: ﴿**وَاعْلَمُوا أَنَّ اللّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ ا للّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ**﴾[36]

جاء القرآن الكريم منافيا لما ورد في قول المبرّد أنّ (حذِرْ) على وزن (فَعِلْ) مشتق من الفعل اللاّزم، مستشهدا على ذلك بالبيت المصنوع، فالآية الأولى تبيّن ذلك، فالفعل (يحذر) متعدّ؛ لأنّ "المنافقون" فاعل، والجملة المصدرية [أن تنزّل عليهم] في محلّ نصب مفعول به، أمّا الآية الثّانية، فالجملة الموصولة [الّذين يخالفون عن أمره] في محل رفع فاعل، والجملة المصدرية [أن تُصيبهم] في محل نصب مفعول به؛ الآية الثّالثة (احذروه): احذروا فعل وفاعل (واو الجماعة) والهاء ضمير متّصل في محل نصب مفعول به، وَالأَوْلَى أن يَأْخذ القرآن الكريم حجّة في تفسيره؛لأنه أقوى اللغات، وأن يترك القياس؛ لأنه ليس كلّ ما كان على وزن (فعِل) فهو فعل لازم.

خاتمة:

ما تقدّم يُحيلنا إلى القول بأنّ القياس بجميع مفهوماته قد سيطر على الدّراسة النّحوية العربية، حتّى طغى على الأصل ؛وذلك راجع إلى نقص الاستقراء الّذي عرفته العربيّة مع عدم تحديد المفاهيم بدقّة مثل مفهوم القلّة والكثرة بسببٍ رئيس من أسباب دراسة القياس وتطبيقه، فهو يشكّل أصلا من الأصول الأساسيّة في البحث النّحوي عند علماء اللّغة الأوائل ومن تبعهم من بعد، فالمبرّد عمّق اتّجاه القياس، والمغالاة فيه تُعزى إليه، وكان لبصريته دورٌ بارزٌ في المواضع الكثيرة التي أعمل فيها القياس، فهو يقيس على الكثير من كلام العرب،و لا يقيس على النّادر ولا الشّاذ برغم تفوق السّماع على القياس وهو بهذا اِتّجه اِتّجاه البصريين في عدم القياس على النّادر والشّاذ فقد نصّ على أنّ:« القياس المطرّد لا تعترِض عليه

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

الرّواية الضّعيفة » وقد نبّه أيضا إلى أنّه:« إذا جعلت النّوادر والشّواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاّتك»، فعلماء البصرة قد يقيسون نصّا يراه المبرّد مخالفا لقياس العربية فيؤوّله على وجهة غير وجهتهم، وأحيانا نراه يوافقهم في التّأويل؛ أي إنّه قد اتّبع البصريين في كثير من التّأويلات .

التوثيق:

[1] – ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ط1، مج1، مادة (ق ي س)، 3793.

[2] – عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، تح: طه عبد الرؤوف سعد، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1975م، 207/3.

[3] – أبو البركات الأنباري، لمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، 1957م، ص93.

[4] – السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1976م، ص70.

[5] – أبو العباس المبرّد، المقتضَب، تح: عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 2010م، 233/1، 193/2.

[6] – المصدر نفسه،350/3.

[7] – المبرّد، المقتضب،179/2.

[8] – ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي، ص94،96.

[9] – المبرّد، المقتضب، 144/3.

[10] – المبرّد، المقتضب، 145/3.

[11] – المصدر نفسه، 150/2، والبيت لجرير، ينظر: الديوان، دار بيروت للطباعة والنشلر، بيروت، 1406هـ، 1986م.

[12] – ينظر : بهاء الدين بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد المجيد، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1974م، ط16، 132/2.

[13] – المبرّد، المقتضب، 150/2.

[14] – المبرّد، المقتضَب، 73/4، ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي، ص106، وقد أوّله ابن جنّي على معنى هذا جحر ضبٍّ خربٌ جحرُهُ.

[15] – ابن جني، الخصائص، تح: مجمد علي النجار، دار الكتاب العربي، لبنان بيروت، 191/1، 192.

[16] – ابن جني، الخصائص، 118/1.

[17] – سورة المجادلة، الآية 19.

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

[18] – ابن الأنباري، لمع الأدلّة، ص136.

[19] – سورة يوسف، الآية 31.

[20] – أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، 1988م، ط1، 87/3.

[21] – المبرّد، المقتضب، 188/4.

[22] – المصدر نفسه، 189/4.

[23] – محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص1547.

[24] – المبرِّد، المقتَضَب، 255/2.

[25] – سورة فصلت، الآية 17.

[26] – المبرِّد، المقتَضَب، 27/3.

[27] – المصدر نفسه، 27/3، ينظر: ضياء الدين بن الشجري، أمالي الشجري، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، 1954م، ط2، ص249.

[28] – سورة الضحى، الآية09.

[29] – ديوان الهذليين، 189/1.

[30] – أبو العباس بن ولاّد، الانتصار لسيبويه على المبرِّد لابن ولّاد، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، 1993م، ص70.

[31] – المبرِّد، المقتضَب، 114/2.

[32] – المصدر نفسه، 115/2.

[33] – صاحب أبو جناح، القياس في منهج المبرِّد، مج9، ع3، 1980م، ص54.

[34] – سورة التوبة، الآية64.

[35] – سورة النور، الآية 63.

[36] – سورة البقرة، الآية 235.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

1. – أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، 1988م، ط1،ج 3.

2. أبو البرَكات الأنباري، لمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، 1957م.

3. بهاء الدين بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد المجيد، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1974م، ط16، ج2.

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

4. جرير، الديوان، دار بيروت للطباعة والنشلر، بيروت، 1406هـ، 1986م.
5. ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، لبنان بيروت،ج1.
6. عبد الرحمن جلال الدين السيوطي:
ـ الاقتراح في علم أصول النحو، تح: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1976م.
ـ الأشباه والنظائر، تح: طه عبد الرؤوف سعد، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1975م، ج3.
7. صاحب أبو جناح، القياس في منهج المبرّد، مج9، ع3، 1980م.
8. ضياء الدين بن الشجري، أمالي الشجري، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، 1954م، ط2.
9. أبو العباس المبرّد، المقتضَب، تح: عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 2010م، ج4،3،2،1.
10. أبو العباس بن ولاّد، الانتصار لسيبويه على المبرّد لابن ولّاد، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، 1993م.
11. محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، دط، دت.
12. محمد عيد، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، دط،1987م.
13. ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ط1، مج1، مادة (ق ي س).